

الفصل الخامس عشر

سياسة الاقتصاد الكلي

المفاضلة و التوقعات والمصداقية ومصادر دورات الأعمال

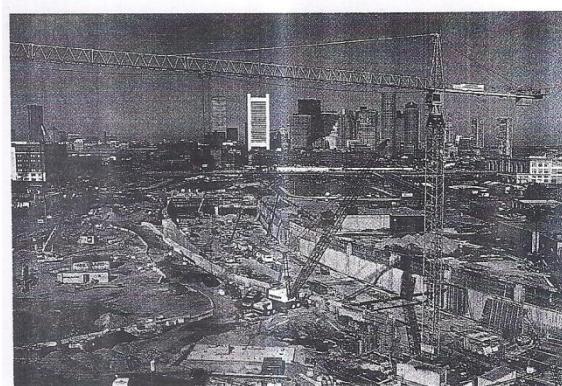
تمهيد :

أسئلة أساسية:

1. هل هناك مفاضلة بين التضخم ومعدل البطالة؟
2. كيف تختلف المقابلة بين التضخم ومعدل البطالة في المدى القصير عن المدى الطويل؟
3. ما هي العلاقة بين التضخم غير المتوقع ومعدل البطالة. 4- ما الذي يجعل سياسات الحكومة ذات مصداقية؟
- 5 - كيف تشكل التوقعات الاقتصادية؟ 6- ما الذي يجعل سياسات الحكومة ذات مصداقية؟
- 7-كيف تؤثر الهزات الخفيفة للاقتصاد على دورات الأعمال؟
- 8-ما هي صلة السياسة النقدية والتضخم بالسياسة المالية للحكومة؟

الاقتصاد الكلي نظام حركي، فالسياسة النقدية والمالية تنفذ عبر الزمن، وكذلك الفهم لهاتين السياستين، فلا زال الاقتصاديون يناقشون طبيعة دورات الأعمال التجارية، وما الذي يسببها وإن كانت هناك أسباب ماذا تفعل الحكومة تجاهها، وقد ناقش بعض الاقتصاديين بأن السياسات التي توجه إلى تخفيض معدل البطالة تؤدي على زيادة التضخم، بينما أصر البعض بأن التضخم غير المتوقع فقط هو الذي يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والوظيفي فإذا كان هذا القول الأخير صحيحاً، فهل على الحكومة أن تقاجئ الجمهور دائمًا لكي تحسن الظروف الاقتصادية؟

ادعى بعض الاقتصاديين أن السياسة تعالج دورة العمل ليزيدوا من فرض إعادة انتخابهم. إذا كان ذا صحيح ، فإننا ينبغي أن نتوقع النمو الاقتصادي قبل الانتخابات؟ وما هي آثار دورات الأعمال السياسية على المدى الطويل؟ لهذه القضايا فإن مادة ها الفصل ينبغي أن تعتبر جدلية إلى حد ما وسوف ندرس الخلافات بتفاصيل أوفى في الفصل السادس عشر وعندها سوف يتضح مصادر هذا الخلاف.



منحنى فيليبيس :

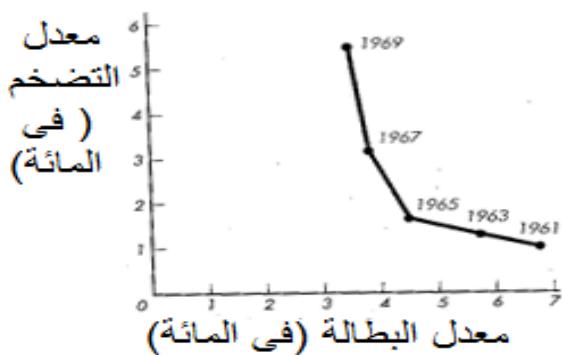
منحنى فيليبيس: رسم بياني يوضح العلاقة بين التضخم ومعدل البطالة

أصدر الاقتصادي النيوزيلندي فيليبيس سنة 1958م دراسة في العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التتنفيذ في الأجور في إنجلترا ووجد أنه خلال الفترة من 1826م إلى 1957م، هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التفسير في الأجور. فقد هبط معدل البطالة في السنوات التي كانت فيها زيادات كبيرة نسبياً في الأجور، بينما ارتفع معدل البطالة في السنوات التي كانت فيها زيادات أقل. بدأت إلى دراسة فيليبيس دراسة كون اقتصاديين من بين لاعلات مشابهة في أقطار أخرى. وقد صار مشتركاً في هذه الدراسات أن تبدل معدل التضخم بمعدل التغيير في الأجور وقد وجدت دراسات سابقة في الولايات المتحدة علاقة عكسية بين التضخم ومعدل البطالة. يسمى الرسم البياني الذي يوضح هذه العلاقة بـ منحنى فيليبيس.

الشكل (1) يوضح منحنى فيليبيس للولايات المتحدة في السبعينات . وفي خلال هذه الفترة فإن معدل التضخم مرتبط بمعدل البطالة العالية كما مبين بالمنحنى المنحدر.

انحدار المنحنى في الشكل ويصور العلاقة المكتبة بين معدل التضخم ومعدل البطالة، فعندما ينخفض معدل التضخم يرتفع معدل البطالة، منخفضة نسبياً، وفي عام 1961م كان أبرز تضخم حدث مع 6,7% معدل بطالة.

يبدو أن انحدار المنحنى فيليبيس يشير إلى المفاضلة بين البطالة والتضخم، فيمكن أن يكون لدى قطر معدل بطالة منخفض بقبول تضخم عالي أو معدل تضخم منخفض بقبول بطالة عالية. يقيناً هذه هي الحالة في الولايات المتحدة في السبعينات ولكن هل المنحنى المرسوم في الشكل يمثل المفاضلة لفترات طويلة من الزمن؟



منحنى فيليبيس في الولايات المتحدة

من سنة (1969-1961)

في السبعينيات ارتفع معدل التضخم فانخفض معدل البطالة .

هذه العلاقة العكسية تقترب المفاضلة بين معدل التضخم و معدل البطالة .

1.1. مفاضلة التضخم والبطالة:

هل هناك مفاضلة بين التضخم و معدل البطالة ؟

الشكل يوضح معدلات البطالة والتضخم في الولايات المتحدة لعدة سنوات من 1955م إلى 2000م. النقاط في الشكل لا تقع على المنحنى مثل تلك لاتي في الشكل (1)، فمثلاً في سنة 1955م كان معدل البطالة 4.4% ومعدل التضخم 0.4%. في سنة 1960 كان معدل البطالة 5.5% والتضخم 1.7%. زاد معدل البطالة والتضخم منذ سنة 1955م بمرور الزمن نرى أن معدل التضخم اتجه لزيادة سنوياً مع معدل البطالة خلال السبعينات والستينات. في سنة 1980م كان معدل البطالة 7.1% ومعدل التضخم 13.5%.

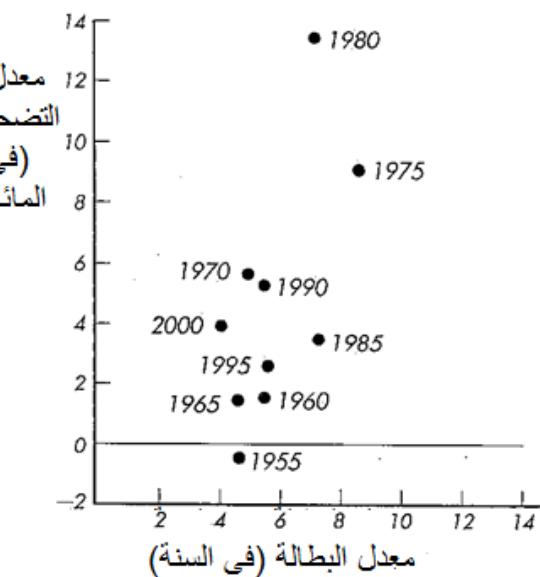
النقط المبعثرة في الشكل (2) توضح أنه ليس هناك دليل للمفاضلة بين البطالة والتضخم. لا يبدو أن منحنى فيليبس سيظل موجوداً في الأجل الطويل.

أ-ب- مفاضلة الأجل القصير مقابل مفاضلة الأجل الطويل:

يعتقد أكثر الاقتصاديين أن منحنى فيليبس والمفاضلة التي يتضمنها بين التضخم ومعدل البطالة هي ظاهرة قصيرة الأجل. أي واحدى من نقاط في الشكل (2) فكر في سلسلة من منحنيات فيليبس من 1955م على 1980م تحركت المنحنيات إلى جهة اليمين وفي بداية الثمانينات تحركت إلى جهة اليسار، الشكل (3) يوضح سلسلة من منحنيات فيليبس والتي يمكن أن تحسب من بيانات الشكل (1) من 1955م إلى 1980م تحركت المنحنيات إلى جهة اليمين، وفي بداية الثمانينيات تحركت إلى جهة اليسار، الشكل (3) يوضح سلسلة من منحنيات فيليبس والتي يمكن أن تحسب من بيانات الشكل (2). تشير منحنيات فيليبس في أي نقطة من الزمن إلى مفاضلة دون التضخم والبطالة.

الشكل (2)

البطالة والتضخم في الولايات المتحدة من 1955م إلى 2000م

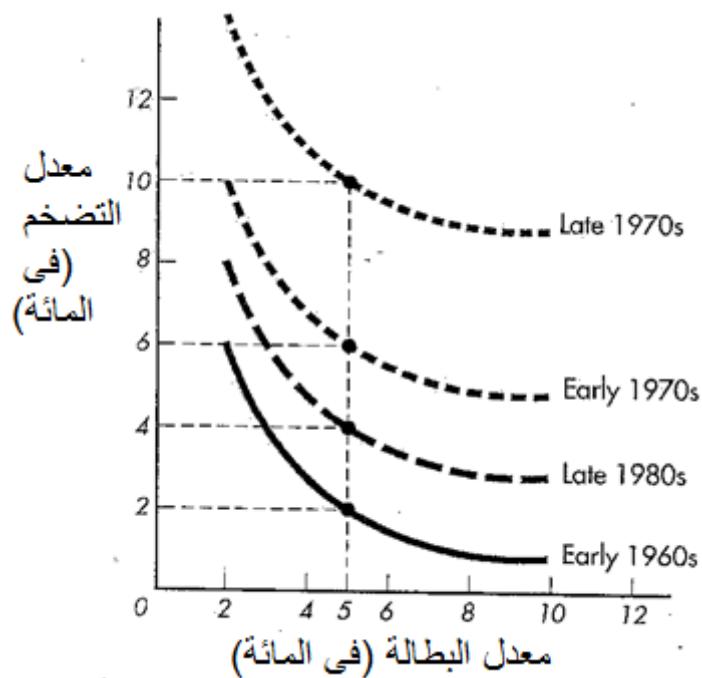


توضح بيانات معدلات التضخم والبطالة في الولايات المتحدة من 1955م إلى 2000م ليس هناك علاقة محددة بين البطالة والتضخم الأجل الطويل فليس هناك دليل على انحدار منحنى فيليبس .

الشكل (3)

تحرك منحنى فيليبيس

يمكن أن نوفق بيانات البطالة
البطالة والتضخم في المدى
الطوويل مع منحنى فيليبيس
المنحدر باستخدام سلسلة من
منحنيات فيليبيس (تعامل المدى
الطوويل في التأثير كسلسلة من
منحنيات المدى القصير) في
بداية السبعينات يوضح منحنى
5% بطالة و2% تضخم بمرور
الزمن يتحرك منحنى المدى
القصير إلى اليمين في في
بداية السبعينات يوضح المنحنى
65% و6% تضخم.



وفي آخر السبعينات يوضح منحنى المدى القصير 5% بطالة 10% تضخم، في بداية الثمانينات بدأ منحنى فيليبيس بتحرك إلى أسفل تجاه الأصل حيث اتسق 5% بطالة مع 4% تضخم .

يعتقد كثير من الاقتصاديين بأن هذا النوع من المفاضلة ظاهرة في المدى القصير فقط: بمرور الزمن يتحرك منحنى فيليبيس وتخفي المفاضلة بين التضخم والبطالة في المدى فقط، بمرور الزمن يتحرك منحنى فيليبيس وتخفي المفاضلة بين التضخم والبطالة في المدى الطويل. منحنى بداية السبعينات في الشكل (3) تتسق 3,5% بطالة مع 2% تضخم. في بداية السبعينات تحرك المنحنى إلى أعلى وهنا 5% بطالة ترتبط مع 10% تضخم لأكثر من عقدين من الزمان كانت المفاضلة بين البطالة والتضخم هي الأسوأ. ارتفعت منحنيات

فيليبيس فارتبطت أعلى معدلات التضخم مع مستويات البطالة ثم بدت المفاضلة في الثمانينات تتحسن حيث تتحرك منحنى فييليبيس إلى أسفل في منحنى تمثل بخر لثمانينات ارتبطت 5% بطالة مع 4% تضخم.

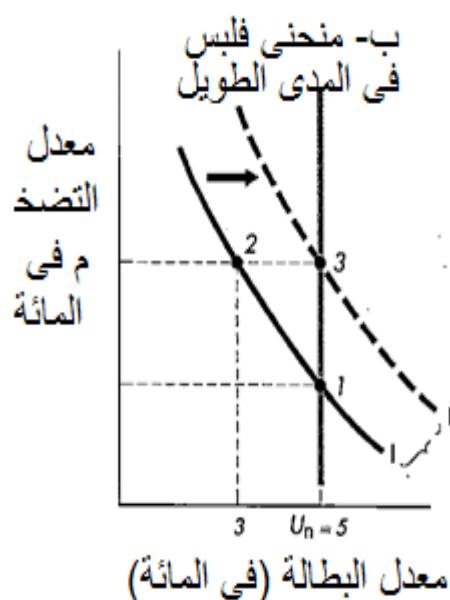
تمثل منحنيات فييليبيس في اشكل (3) التغيرات التي حدثت عب رالزمن في الولايات المتحدة . إننا لا نستطيع أن نتأكد من الشكل الفعلي لمنحنى فييليبيس في أي وقت ولكن تحرك المنحنى إلى الخارج في السبعينات والستينات وتحركه إلى الداخل في الثمانينات متسبة مع البيانات. سوف نشرح لاحقاً هذا لافصل كيف تغير سياسة الحكومة وتوقعات الجمهور لتلك السياسة ربما حرك الطلب الكلي والعرض الكلي وأنتج هذه التحركات في منحنيات فييليبيس.

ب. 1. في المدى القصير:

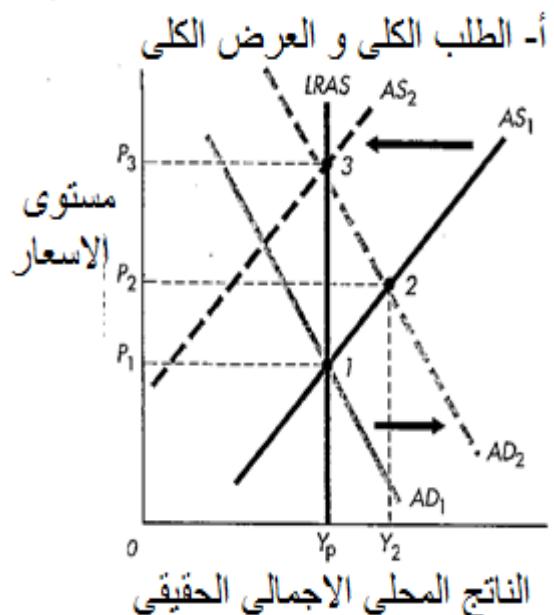
يستخدم الشكل (4) الطلب الكلي والعرض الكلي الذي أوضحتناه في تحليلها. الفصل التاسع، لشرح منحنى فييليبيس، ابتداءً يعلم الاقتصاد عند النقطة 1 في كلا الرسميين التباعين. في الشكل 4/(أ) يتقاطع تحت الطلب الكلي (AD) ومنحنى العرض الكلي (AS₁) عند مستوى السعر (P₁) ومستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Y_p. (مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحتمل).

تذكر أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحتمل هو مستوى الدخل والإنتاج المنتج في المعدل الطبيعي للبطالة (معدل البطالة الموجودة في غياب البطالة الدورية

بمرور الزمن يتحرك منحنى العرض الكلي AS استجابة لارتفاع تكاليف الإنتاج في أعلى معدل التضخم على طول توازن العرض الكلي (AS_2) في النقطة 3 عندما ينخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى Y_p ويرتفع مستوى السعر إلى P_3 . بتحركنا من النقطة 2 إلى النقطة 3 في الشكل 4(ب) فإننا نتحرك إلى منحنى فيليبيس في المدى القصير 2 وهنا يبقى معدل التضخم عالياً 6% في حين يتقدم معدل البطالة إلى 5%， ومعدل الإنتاج في Y_p في المدى لاطويل، ثم ليست هنالك مفاضلة بين التضخم والبطالة ويرتبط منحنى العرض الكلي العمودي في المدى الطويل في مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحتمل يرتبط مع منحنى فيليب العمودي في المدى الطويل عن المعدل الطبيعي للبطالة.



الشكل (4) الطلب الكلي والعرض الكلي ومنحنى فيليبيس:
 التحرك من النقطة (1) إلى النقطة (2) إلى النقطة (3) برسم توافق الاقتصاد للزيادة في الطلب الكلي النقطة (1) هي التوازن الأولى من كل الرسوبين البيانيين. الناتج المحلي الإجمالي التخفيض المحتمل عن هذه النقطة هو Y_p ومستوى السعر هو P_1 في الرسم البياني للطلب الكلي والعرض الكلي، ومعدل التضخم هو 3% مع معدل بطالة 5% (المعدل الطبيعي) في موازاة منحنى المدى القصير في الرسم البياني لمنحنى فيليبيس. إذا تحرك الطلب الكلي من AD_1 إلى AD_2 ويرتفع مستوى السعر إلى P_2 في الرسم البياني للطلب الكلي والعرض الكلي الزيادة في الطلب الكلي تدفع معدل التضخم إلى 6% وتتنزل معدل البطالة إلى 3% كل طول منحنى فيليبيس 1، الحركة من من النقطة 1 إلى 2 على طول المنحنى تشير إلى مفاضلة بين التضخم ومعدل البطالة.



معدل البطالة الطبيعية

يُعرَّف المعدل الطبيعي للبطالة بأنه معدل البطالة الموجود عند غياب البطالة الدورية، وكما ناقشنا في الفصل الثامن فإن المعدل الطبيعي للبطالة يعكس الكمية العادلة للبطالة الاحتكمية (الأشخاص الذين يعملون في وظائف مؤقتة)، والبطالة الهيكيلية (الأشخاص الذين يفقدون وظائفهم بسبب التغير التكنولوجي)، والبطالة الموسمية (الأشخاص الذين يفقدون وظائفهم بسبب الوظائف التي تتوفّر في وقت معين خلال العام. ما هي العوامل التي تحدّد الكمية العادلة للبطالة الاحتكمية والبطالة الهيكيلية؟ والحد من أهم تلك العوامل هو التغير الديموغرافي مثل العمر والنوع والتغيرات العرقية للقوى العاملة، وأيضاً هذه تغيير المعدل الطبيعي للبطالة. فمثلاً إذا دخل جيل من المواليد في القوى العاملة فهنا يزداد معدل البطالة لدخول العمال الجدد وبه توجّد أعلى معدل للبطالة.

منذ 1956م إلى 1979م زادت نسبة الشباب (من عمر سنة عشرة عام إلى أربعة وعشرين) في القوى العاملة مما أدى إلى زيادة معدل البطالة الطبيعية. ثم انخفض الشباب منذ 1979م مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة الطبيعية. إضافة إلى بنية القوى العاملة فقد أثّرت عوامل أخرى عديدة على معدل البطالة الطبيعية.

- التغيرات الهيكيلية في الاقتصاد في بداية التسعينيات مثل التقلّل في التصنيع إلى الخدمات الوظيفية وتقليل وإعادة هيكلة الشركات في الاقتصاد وقد ساهم في ارتفاع المعدل الطبيعي للبطالة، واتصالاً بهذه التغيرات الهيكيلية أيضاً انخفاض الطلب على العمال ذوي المهارات المتقدمة، ولذا ارتفع معدل البطالة بصورة كبيرة وتركز وسط العمل ذوي التعليم المحدود والمهارات المحدودة.
- الزيادات في الحد الأدنى القانوني للأجور، فقد ساهم في رفع معدل البطالة حينما أمرت الحكومة أصحاب العمل أن يدفعوا أجوراً على تلك التي تدفع في المنافسة الحرة لسوق العمل ، فقد أدى هذا إلى توظيف عدد قليل من العمل.
- زيادة الفوائد التي يتلقاها العمال زاد من معدل البطالة الطبيعية .
زيادة الفوائد يقلل من تكلفة البقاء خارج العمل ويتتيح للعمال العاطلين أن يستفيدوا من زمانهم في البحث عن وظيفة جديدة.

- ضرائب الدخل أيضاً تؤثر على المعدل الطبيعي للبطالة، فالضرائب العالية تعني بأن العمال يحتفظون بشيء قليل من دخلهم مما يتحصلون عليه ولذا يكون محفزهم للعمل قليل.
- أثر هذه العوامل على البطالة معقد ولهذا من الصعب أن تبين ما هو معدل البطالة بالضبط. ولكن تتغير هذه العوامل عبر الزمن، وأيضاً تغير معدل البطالة. أخيراً ليس واضحاً أن تخفيض البطالة هو هدف عالمي ، فالحد الأدنى للأجور ، وإعانات البطالة ، والضرائب كلها لها آثارها الخطيرة إلى جانب تأثيرها . فلا نستطيع أن نتوقع أن المتغيرات آثارها على البطالة فقط .

الزيادة في النفقات ترفع معدل التضخم وتخفض معدل البطالة (لأن الناتج القومي قد تجاوز الناتح المحتمل).

لاحظ أنه ستحتفي المفاضلة بين التضخم والبطالة على منحنى فيليبس 1 . الزيادة في النفقات تزيد الإنتاج وتشجع التوظيف وذلك تخفض البطالة. يرفع الإنفاق المالي معدل التضخم على أعلى، وكلن هذه المفاضلة مؤقتة. النقطة 2 في كلا الرسمين البيانيين هي فقط في توازي المدى القصير.

1-ب-2 في المدى الطويل: كما ناقشنا في الفضل التاسع إن منحنى العرض الكلي يتحرك في المدى الطويل بمرور الزمن لاستجابة تكاليف الإنتاج لارتفاع الأسعار. ما إن يتحرك منحنى العرض الكلي AS_2 يحدث بذلك توازن المدى الطويل عند النقطة 3 ، عند تقاطع العرض الكلي، (AS_2) مع الطلب الكي (AD_2) وهنا مستوى الأسعار هو P_3 ، ويرجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مستوى المحتمل Y_p .

التحرك في العرض الكلي يخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

عندما ينخفض الدخل يرتفع معدل البطالة، النقص في العرض الكلي ينعكس في الحركة من النقطة 2 على منحنى فيليبس 1 إلى النقطة 3 على منحنى فيليبس 2. يرجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مستوى المحتمل Y_p ترجع البطالة المعدل الطبيعي U_n 5%. عندما يتکيف الاقتصاد للزيادة في الطلب الكلي وتنکيف التوقعات لمعدل التضخم الجديد في المدى الطويل فإن هناك فترة من الزمن التي ينخفض فيها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويرتفع فيها مستوى الأسعار.

بمرور الزمن لا توجد علاقة بين مستوى الأسعار ومستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويمكنك أن ترى هذا في الرسم البياني للطلب الكلي والعرض الكلي، النقاط 1 و 3 كلتاها تقعان على طول منحنى العرض الكلي في المدى الطويل (LRAS) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحتمل. منحنى العرض الكلي في المدى الطويل له نظيره في

منحنى فيليبيس في المدى الطويل والخط العمودي عند المعدل الطبيعي للبطالة النقاط 1 و 3 كلتاهمما تقعان على هذا المنحنى .

خلاصة:

- 1- يوضح منحنى فيليبيس العلاقة العسكرية بين التضخم والبطالة.
- 2- إحدار منحنى فيليبيس لا يشير إلى المفاضلة بين التضخم والبطالة.
- 3- تختفي تلك المفاضلة في المدى الطويل.
- 4- منحنى فيليبيس في المدى الطويل عبارة عن المعدل الطبيعي للبطالة مناظراً لمنحنى العرض الكلي في المدى الويل عند الناتج الم المحلي الإجمالي الحقيقي المحتمل.

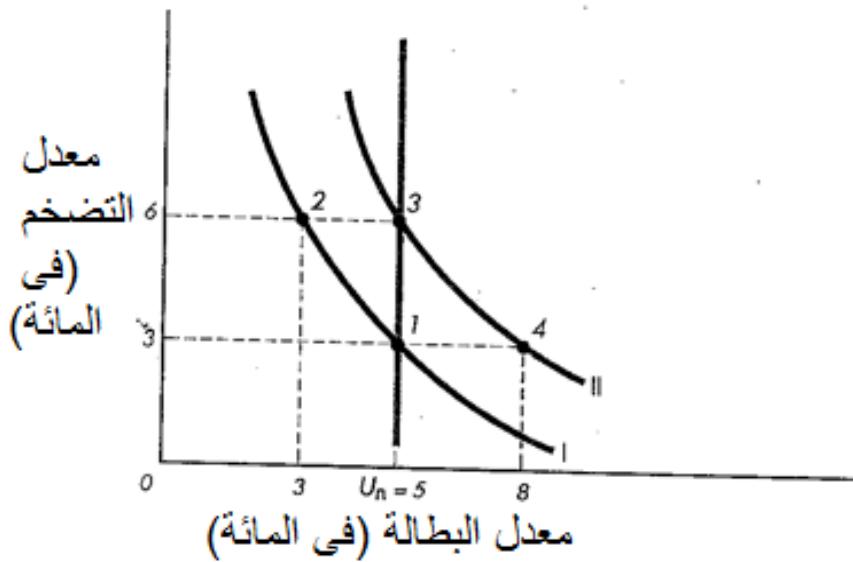
2/ دور التوقعات:

تعتبر البيانات وتحليلها في القسم السابق إلى أنه لا توجد مفاضلة بين التضخم والبطالة في الأجل الطويل . ولكن لم تشرح الحركة على منحنى فيليبيس في السبعينيات والستينيات والثانيات . لكي تفهم لماذا يتحرك منحنى في المدى القصير يجب عليك أن تعرف الدور الذي يلعبه التضخم غير المتوقع في الاقتصاد .

أ. التضخم مقابل التضخم غير المتوقع:

ما هي العلاقة بين التضخم غير المتوقع ومعدل البطالة؟

يبين الشكل 5 اثنين من منحنى فيليبس في المدى القصير مثل تلك التي في الشكل (4) رُسن لأي منحنى لمعدل التضخم متوقع معين. يوضح المنحنى المفاضلة بين التضخم والبطالة عندما يتوقع أن يكون معدل التضخم المتوقع 3% إذا كان المعدل الفعلي للتضخم (المقاس على طول المحور الرأسي) فإن الاقتصاد يعمل عند النقطة 1 بمعدل بطالة 5% (المعدل الطبيعي). إذا زاد معدل التضخم بطريقة غير متوقعة إلى 6% فإن الاقتصاد يحرك من النقطة 2 إلى النقطة 2 على طول منحنى فيليبس 0,01 ويتصبح أن التضخم غير الموقعة يمكن أن يؤثر على معدل البطالة وهناك ثلاثة عوامل تعمل هنا: توقعات الأجور ، ونقلبات المخزون وعقود الأجور.



الشكل 5

التوقعات ومنحى فيليبس 1
في المدى القصير المفضلة
بين التضخم ومعدل البطالة
مادام الناس يتوقعون التضخم
عندما يكون معدل التضخم الفعلي 3% يكون
معدل البطالة Un 5% (النقطة 1)

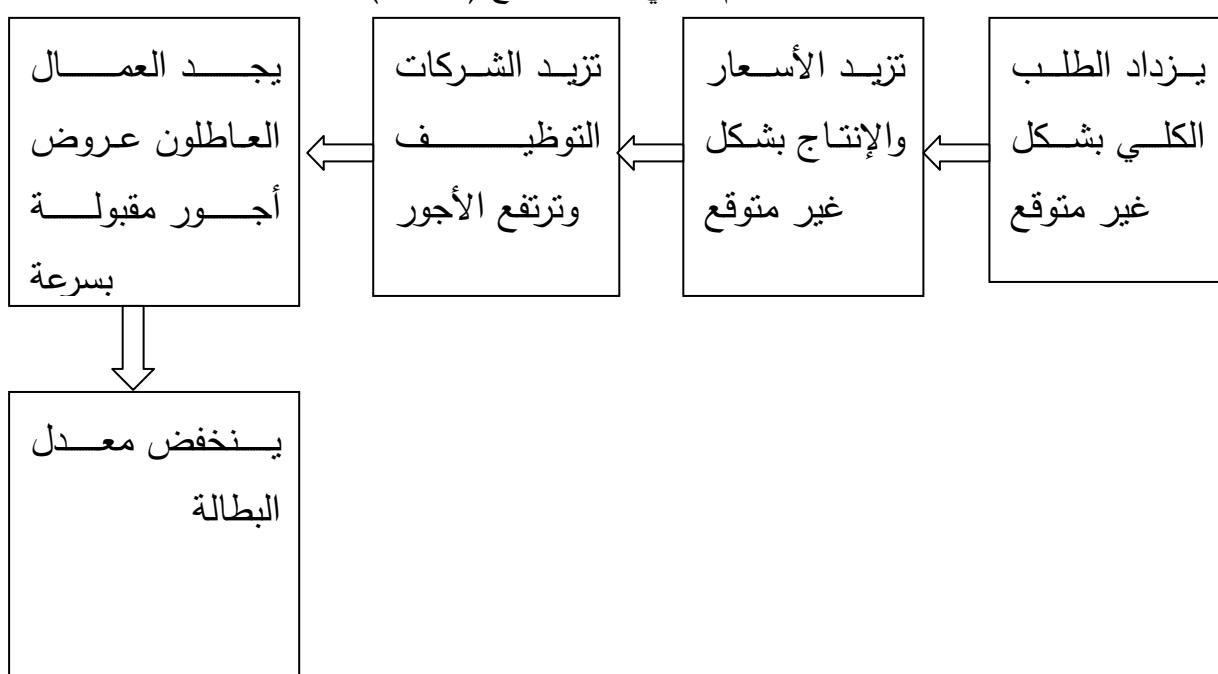
ويبيين منحنى فيليبس 2 في المدى القصير المفضلة طالما الناس يتوقعون التضخم 6% عندما يكون معدل الضخم الفعلي 5% يكون معدل البطالة عند (النقطة 3)

أ. 1 توقعات الأجور والبطالة

أجر التحفظ هو حد أدنى للأجر يقبل به العامل

العمال الباطلون الذين يبحثون عن وظيفة يختارون أجور التحفظ (الحد الأدنى الذي يقبلونه) يظلون يبحثون عن العمل حتى يتلقو عرضاً يساوي أو يزيد على أجور التحفظ. ليست الأجور العامل الوحيد الذي يأخذ 5 العمل في الاعتبار قبل القبول لعرض الوظيفة، فشركة التي تقدم ظروف عمل جيدة ومزايا إضافية يمكن أن تدفع أجور أقل من الشركة التي لا تقدم هذه المزايا. ولكن هناك أشياء أخرى تكون متساوية وهي أن العمال يختارون الأجور العالية عن الأجور الدنيا. وننبع تحليلنا بافتراض أن المتغير الوحيد الذي يؤثر على العامل العاطل الذي يبحث عن وظيفة هو أجر التحفظ.

ينبع الربط بين التضخم غير المتوقع والبطالة من حقيقة هي أن عروض الأجور ترتفع بشكل مفاجئ عندما يرتفع معدل التضخم بشكل مفاجئ. الزيادة غير المتوقعة في التضخم تعني أن الأسعار أعلى من المتوقع وكذلك ارتفاع الدخل الأسمى والأجور. إذا زاد الطلب الكلي بطريقة غير متوقعة فسترتفع بعد ذلك الأسعار والناتج والتوظيف، ولأجور. مع أجر التحفظ المستمر يجب العمل العاطلون أنه من السهل الحصول على أجور مرضية خلال فترة الأجور بأسرع ننا يتوقعونه ، هذا يعني أن كثيراً من العمال العاطلين سيجدون وظائف وسيجدونها بأسرع من المدن التي كان فيها معدل التضخم متوقعاً، وبالتالي فإن معدل البطالة ينخفض خلال فترة التضخم العالى غير المتوقع (الشكل 6)



أدرس المثال التالي افترض أن هناك محاسب يسمى جاسون يقرر أن يجب أن يجد وظيفة تدفع له 105 دولار على الأقل يومياً أجر التحفظ لجاسون هو 105 دولار. علاوة على ذلك يتوقع جاسون عند وظيفة ويجد أن الوظائف التي هو مؤهل لها فقط تدفع أجور تقدر 100 دولار في اليوم. ولكي لأن جميع عروض العمل تدفع لأقل من اجر التحفظ فإنه سوف يواصل في البحث. دعنا نقول أن الطلب الكلي يزيد بشكل غير متوقع، فإن الشركات ستزيد الإنتاج، وترتفع الأسعار. ستزيد الشركات الأدوار لتوظيف عدد كبير ، أفترض أن الأجور ارتفعت 5% ، الآن الوظائف المؤهل لها جاسون تدفع من الأجر سيجد جاسون وظيفة ويبدأ العمل. هذا المثال يشرح لماذا تحدث الحركات من النقطة 1 إلى النقطة 2.

يفترض منحنى فيليبس في الأجل القصير معدل تضخم متوقع مستقر ، ويفترض أيضاً أن أي عامل عاطل يبحث عن وظيفة له أجر تحفظ ثابت، بينما يرتفع التضخم بشكل غير متوقع، بعد ذلك فسترتفع الأجور بسرعة أعلى من المتوقعة وينخفض معدل البطالة. وهنا عنصر المفاجأة مهم جداً فإذا كانت الزيادة في التضخم متوقعة فإن العمال العاطلون الذين يبحثون عن وظيفة سيرفعون أجور التحفظ بمقابل التغير المتوقع في مستوى الأسعار. إذا ارتفعت أجور التحفظ مع معدل التضخم (ليست هناك مفاضلة بين لاتضخم ومعدل البطالة) يرتبط التضخم العالي بمعدل البطالة الأصلي.

إذا ارتفع أجر التحفظ مع معدل التضخم فليست هناك مفاضلة بين التضخم ومعدلات البطالة

دعنا نرجع إلى جاسون المحاسب الذي يريد وظيفة تدفع له 105 دولار في اليوم . لقد قلنا سابقاً إذا زادت الأجور إلى 105 دولار بصورة غير متوقعة بسبب الزيادة في الطلب الكلي فإن جاسون سيجد وظيفة مقبولة بسرعة. ولكن هذا علم أن مستوى الأسعار سوف يرتفع 5% فإنه سيعلم أن زيادة تلك الأجور من 100 دولار إلى 105 دولار هي زيادة الأجر الاسمي فقط. الأجر المسمى هو عدد الدولارات المتحصل عليها، أما الأجر الحقيقي فهو القوة الشرائية لهذه الدولارات. هذا زاد الأجر الاسمي 5% في نفس الوقت الذي ارتفعت فيه الأسعار إلى 5% فإنه فإنه يحتاج إلى 5% فسيرتفع أجره التحفظ على 110,25 دولار

(5% زيادة على 105 دولار). والآن إذا أعطاه أصحاب العمل 105 دولار فإنه سيرفض ويواصل البحث.

إذا ساوي معدل التضخم الفعلي المعدل المتوقع فإن الاقتصاد يعملي المعدل الطبيعي للبطالة.

في الشكل (5) تحركنا الزيادة المتوقعة في التضخم من النقطة 1 على النقطة 3 على منحنى 2. إذا كانت زيادة التضخم متوقعة فإن أجور التحفظ تعكس المعدل العالي للتضخم، وليس هناك مفاضلة بين التضخم ومعدل البطالة. بدلاً من ذلك يتحرك الاقتصاد على طوال منحنى فيليبس في الأجل الطويل مع البطالة في معدلها الطبيعي. الحركة في اتجاه الساعة من النقطة 1 إلى النقطة 2 إلى النقطة 3 هو النمط الذي يتبع الزيادة غير المتوقعة في الطلب الكلي.

ما الذي سيحدث إذا كان معدل التضخم أقل مما هو متوقع؟ هنا نجد أن أجور التحفظ يعكس تضخم متوقعاً عالياً. وهذا يعني أن هؤلاء الأشخاص الذين يبحثون عن وظائف سيواجهون وقتاً صعباً لإيجاد عرض الأجر المقبول، وبالتالي سيزيد عدد العمال العاطلين عن العمل، ويرتفع معدل البطالة. ثم توضيح هذا التسلسل في الشكل (5) يتحرك الاقتصاد من النقطة 3 إلى النقطة 4 عندما يكون معدل التضخم الفعلي 6% ومعدل التضخم المتوقع 6% فإن الاقتصاد يعمل عند المعدل الطبيعي للبطالة إذا انخفض معدل التضخم إلى 3% ولكن لا زال العمال يتوقعون 6% تضخم فسيرتفع معدل البطالة عند النقطة 4 على منحنى 2. أخيراً إذا يعني المعدل المعدل عند 3% سيعدل العمال توقعاتهم على المعدل المنخفض ويتحرك الاقتصاد إلى النقطة على المنحنى واحد. تأثير التضخم غير المتوقع في الأجل القصير يرفع معدل البطالة بمرور الزمن تبع زيادة البطالة. إذا ساوي المعدل الفعلي للتضخم المعدل المتوقع يبقى الاقتصاد في المعدل الطبيعي للبطالة. تأتي المفاضلة بين لاتضخم ومعدل البطالة من التضخم غير المتوقع.

2-1.2 تقلبات المخزون والبطالة:

حينما يكون الطلب الكلي أكبر من المتوقع، والمخزون أقل من المتوقع ، والأسعار أعلى من المتوقع ينخفض معدل البطالة.

إذا كان الطلب الكلي أقل من المتوقع، والمخزون أكبر من المتوقع والأسعار أقل من المتوقع يرتفع معدل البطالة.

تحتفظ الأعمال التجارية بمخزونها اعتماداً على ما يتوقعونه من مبيعاتها. إذا كان الطلب الكلي أكبر من المتوقع ينخفض المخزون تحت المستويات المستهدفة . يزداد الإنتاج لإعادة المخزون لل المستوى المطلوب .

تؤدي زيادة الإنتاج إلى زيادة التوظيف. إذا كان الطلب الكلي أقل من المتوقع فسيرتفع المخزون فوق المستويات المستهدفة، لتنقلي المخزون يقلص الإنتاج ويسرح العمال من وظائفهم حتى تخفض المبيعات المخزون غير المرغوب فيه. ما إن يزيد الإنتاج ترتفع البطالة مرة أخرى.

المخزون، والإنتاج، والبطالة يلعب كل منها جزء في تحليل منحنى فيليبس (الشكل 7) . تعتمد المبيعات المتوقعة ومستويات المخزون على مستوى الطلب الكلي، فإذا كان الطلب الكلي أكبر من المتوقع فسينخفض المخزون وترتفع أسعار السلع المتبقية من المخزون. مع الزيادة غير المتوقعة في التضخم ينخفض معدل البطالة وذلك لتوظيف الأعمال التجارية عدداً كبيراً من العمال لزيادة الناتج ليغوص انخفاض المخزون. يمثل هذه التسلسل الحركة على طول منحنى فيليبس في الأجل القصير لأن هناك مفاضلة بين التضخم ومعدل البطالة. نجد نفس المفاضلة إذا كان الطلب الكلي أقل من المتوقع وهنا يزيد المخزون وتتحفظ الأسعار إلى أقل من المتوقع مع الانخفاض غير المتوقع في التضخم يرتفع معدل البطالة بسبب تسريح العمال لخوض الناتج وبالتالي خفض مستويات المخزون.

3.1.2 عقود الأجور والبطالة:

عامل آخر يوضح مفاضلة الأجل القصير بين التضخم والبطالة هو عقود العمل التي تثبت الأجور لفترة طويلة من الزمن. حينما يكون العقد المالي منتهياً فعلى الإدارة أن تعيد التفاوض مع العمال. الشركة التي تواجهه طلب منخفض لمنتجاتها يمكن أن تقاوض بأجور

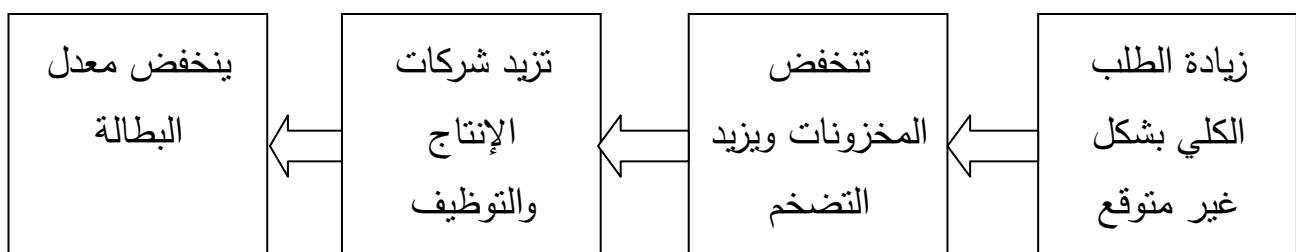
منخفضة لكي تحافظ على توظيف عدد كبير من العمال، كما كانوا إذا انخفض الطلب على منتجات الشركة في فترة عقود الأجور سارية المفعول يجب على الشركة إن تحافظ على الأجور، وهذا يعني أنها ستسرح عدداً من العمال.

فمثلاً، إذا كانت إيرادات مطعم بيتر 1000 دولار في اليوم ويوظف 4 عمال ويدفع 40 دولار في اليوم للعامل فإن مجموع تكاليف العمل للشركة هو 160 دولار في اليوم. أفترض أن الإيرادات انخفضت إلى 500 دولار في اليوم. إذا أرادت الشركة أن تخفض تكاليف العمل إلى النصف (80 دولار) فلها خياران: أن تحافظ على أجور 4 - دولار في اليوم وتسرح عاملين، أو تخفض الأجور إلى 20 دولار في اليوم وتحافظ على جميع العمال، إذا كان المطعم لديه عقد مع الموظفين بدفع الأجور 40 دولار في اليوم، فعليه أن يسرح اثنين من العمال. إذا كان الطلب يزيد أثناء فترة النقد الساري المفعول فإن الأعمال التجارية ستوظف عدد كبير من العمال بأجر ثابت.

مع انتهاء العقد سيقاوض العمال للشركة بأجور عالية تعكس الطلب المتزايد. مثلاً أفترض أن الأسعار في اقتصاد بما فيها اسعار البيتر قد ارتفع 10%. فإذا كان يستطيع معظم البيتر أن يرفع أسعارها 10% ويباع منها كمية كبيرة كما كان يبيع من قبل (لأن أسعار جميع الأطعمة الأخرى قد راتق أيضاً 10%) تزيد إيراداته اليومية من 100 - 110 دولار. إذا كان لدى المطعم تعداد عمل يثبت الأجور عند 40 دولار في اليوم فسترتفع أرباحه للأسعار المالية للبيتر.

الشكل (7)

التضخم ، والبطالة ، والمخزونات:



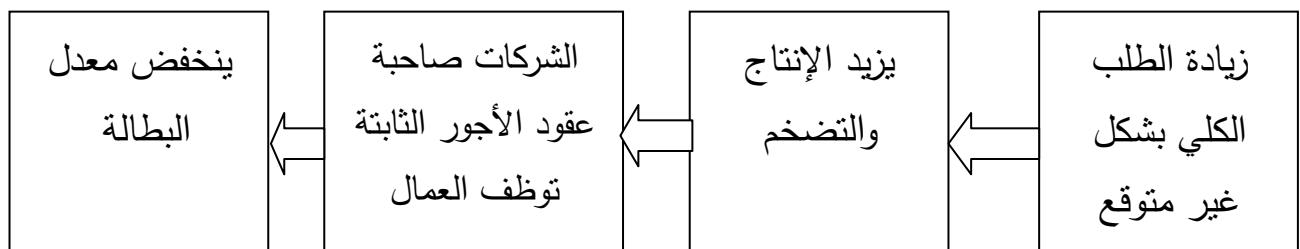
مع تزايد أرباحها ربما يرغب المعظم في توظيف عدد أكبر من العمال. بانتهاء عقد العمل سوف يطالب العمال بزيادة الأجر 10% لمقابلة مستوى زيادة الأسعار. إذا ارتفعت الأجر إلى 44 دولار في اليوم (10% زيادة على 40 دولار) فلن تستطيع الشركة أن توظف عدداً كبيراً من العمل بسبب ارتفاع الأجر نسبة إلى زيادة الأسعار تبقى الأرباح والبطالة بنفس القدر.

إن عقود الأجر متداخلة في الاقتصاد الوطني، حيث أنها تنتهي في أوقات مختلفة. في كل عام فقط 30% إلى 40% من جميع العقود تنتهي في الاقتصاد باكمله. تعدل الشركة عقود الأجر المنتهية وفقاً لتغير الظروف الاقتصادية، أما الشركات التي عقودها قائمة فعليها أن تكيف التوظيف مع الظروف الاقتصادية.

إلى أي مدى ترتبط عقود الأجر مع تحليل منحنى فيليبس؟ يعتمد معدل التضخم المتوقع على الطلب الكلي المتوقع وينعكس في الأجر الذي اتفق عليه في العقد.

حينما يساوي معدل التضخم الفعلي المعدل المتوقع فإن الاقتصاد ي العمل في المعدل الطبيعي للبطالة . وفي ذلك فإن توظيف الأعمال عملاً جداً بسبب الزيادة غير المتوقعة في الطلب الكلي، ولن يسرحوا عملاً بسبب النقص غير المتوقع في الطلب الكلي.

الشكل (8)
التضخم ، والبطالة ومراقبة الأجر:



تجبر عقود العمل الأعمال التجارية أن تعدل التوظيف أكثر من الأجر استجابة للتغير غير المتوقع في الطلب الكلي.

حينما يكون الطلب الكلي أعلى من المتوقع توظف تلك الشركات التي لها عقوداً سارية المفعول عدداً كبيراً من العمال عند الأجر الثابت مخفضة للبطالة الشكل (8) . الشركات التي عقودها منتهية عليها أن تدفع أجوراً عالياً لتحافظ على مستوى البطالة الموجود عند حالة الطلب الجديدة.

حينما يكون الطلب الكلي أقل من المتوقع فيجب على الشركات التي عقودها سارية المفعول أن تسرح عمالاً لأنها لا تستطيع أن تخفض الأجور، في حين أن تلك الشركات التي انتهت عقودها ستقاوض بأجور أقل لتحافظ على عمالها. إذا كانت الأجور دائماً مرنة، فربما تتعكس التغيرات غير المتوقعة في الكلي للطلب إلى حد ما في الأجور أكثر من تعديلات التوظيف بينما يتغير الطلب الكلي بصورة غير متوقعة.

2- ب. تشكيل التوقعات

كيف تشكل توقعات الاقتصاد الكلي؟

تلعب التوقعات دوراً أساسياً في توضيح منحنى فيليبس في الأجل القصير (المفاضلة بين التضخم ومعدل البطالة).

كيف تشكل هذه التوقعات؟

2- ب. 1 توقعات التكيف:

توقع التكيف: توقع يشكل على أساس المعلومات التي جمعت في الماضي.

يمكن أن تشكل التوقعات على أساس التجربة فقط.

توقعات التكيف هي التوقعات التي تحدد بما حدث في الماضي القريب.

يتعلم الناس من تجاربهم. أفترض أن التضخم كان 3% في المستقبل اعتماد على التجربة السابقة إذا زاد الاحتياطي الاتحادي نمو الرض النقي إلى معدل ينتج 6% تضخم سوف يدهش الجمهور بمعدل التضخم العالى هذا التضخم غير المتوقع يخلق مفاضلة في الجل

القصير بين التضخم ومعدل البطالة على منحنى فيليبس في الأجل القصير 1. إذا بقي معدل التضخم عند 6% بمرور الزمن، سوف يعلم الجمهور أن معدل 3% منخفض جداً وسيكيف الجمهور توقعاتهم لمعدل التضخم المالي الفعلي. ما إن عدل الجمهور توقعاته إلى معدل التضخم الجديد يرجع الاقتصاد إلى المعدل الطبيعي للبطالة على طول منحنى فيليبس في الأجل الطويل.

2- ب. التوقعات الرشيدة:

التوقع الرشيد: توقع باستخدام جميع المعلومات المتاحة ذات الصلة .

يعتقد كثير من الاقتصاديين أن توقعات التكيف ضعيفة جداً . إذا كان الناس ينظرون فقط إلى المعلومات الماضية فإنهم يتجاهلون ما يمكن أن يكون معلومات مهمة في الوقت الحالي.

تعتمد التوقعات العقلانية على جميع المعلومات المتاحة ذات الصلة . نحن لا نقول أن الناس يجب عليهم أن يعلموا كل شيء لكي يشكلا التوقعات بل تطلب التوقعات الرشيدة فقط أن يكفر الناس في المعلومة التي يعتقدون بأنها ذات صلة. تشمل هذه المعلومات على خبراتهم السابقة إلى جانب ما يحدث حالياً، وما يتوقعون أن يحدث في المستقبل. مثلاً، في تشكيل التوقعات عن التضخم يدرس الناس معدلات الماضي القريب، والسياسة الحالية، والتحركات المتوقعة في الطلب الكلي والعرض الكلي التي يمكن أن تؤثر على معدل التضخم في المستقبل.

إذا كان معدل التضخم 3% على مدى السنوات القليلة الماضية فإن توقعات التكيف تؤوي بأن معدل التضخم في المستقبل سيكون 3% ، لا تعتبر معلومة أخرى، تعتمد التوقعات العقلانية على أكثر من المعدل التاريخي. أفترض أن احتياطي الاتحادي، يعلن عن سياسة جديدة حيث يعتقد كل شخص أنها ستزيد التضخم في المستقبل. مع التوقعات العقلانية سيوضح آخر هذه الإعلان في الاعتبار ، وهنا حينما يتضح أن المعدل الفعلي للتضخم سيكون أكثر من 3% / فليست هناك مفاضلة الأجل القصير بين التضخم ومعدل البطالة في المعدل الطبيعي.

إن كنا نعتقد أن الناس لديهم توقعات عقلانية، فلا نتوقعهم أن يتركوا نفس الأخطاء مراراً وتكراراً، بل نتوقعهم أن يتعلموا ويسجّلوا سريعاً للمعلومة الجديدة .

خلاصة :

1. تساعد توقعات الأجر، وتقلبات المخزون، وعقود الأجر في توضيح مفاضلة الأجل لاقصير بين التضخم ومعدل البطالة.
2. أجر التحفظ هو الحد الأدنى للأجر الذي يرغب العامل القبول به.
3. أن توقعات الأجر تعكس التضخم المتوقع، فحينما يرتفع التضخم بصورة مفاجئة يجد العمال العاطلون وظائف أسرع وينخفض معدل البطالة.
4. الزيادات غير المتوقعة في الطلب الكلي تخفض المخزون وترفع الأسعار لزيادة الناتج (تجديد تقلص المخزون) توظف الأعمال التجارية عدداً كبيراً من العمل، والذي يقلل من معدل البطالة،
5. حينما يكون الطلب الكلي أعلى من المتوقع فإن الأعمال التجارية التي تليها عقود أجر توظف عدداً كبيراً من العمال بالأجر الثابت، مخفضة البطالة.
6. إذا كانت الأجر مرنة دائماً، فإن التغيرات غير المتوقعة في الطلب الكلي سوف تعكس في تعديلات الأجر أكثر من تعديلات التوظيف،
7. تشكل توقعات التكيف على أساس معلومات عن الماضي.
8. تشكل التوقعات العقلانية باستخدام جميع المعلومات المتاحة ذات الصلة.

3 / المصداقية وعدم الاتصاق الزمني:

ينتج معدل التضخم عن النمو في العرض النقدي. البنك المركزي هو الذي يضبط هذا النمو. إذا كان الاحتياطي الاتحادي يتبع سياسة تزيد العرض النقدي بسرعة فإن النتيجة هي التضخم السريع، وإذا كان يتبع سياسة النمو البطئ فسيحافظ على خفض التضخم. وافق الكونجرس على أصلاح القانوني ل الاحتياطي الاتحادي لسنة 1977م وعلى العمل بالدوم الكامل والنمو المتوازن لسنة 1978م لمساعدة الجمهور على التبؤ بالمنهج المستقبلي المتوازن للسياسة النقدية. يطلب قانون العمل بدوام كامل من رئيس مجلس المحافظين لنظام الاحتياطي الاتحادي يدلي بشهادته سنوياً أمام الكونجرس مقدماً أهداف الاحتياطي الاتحادي للنمو النقدي إلى جانب الخطط السياسية الأخرى، بالطبع إن خطط الاحتياطي الاتحادي

هي فقط خطط، إذ ليس هنا طلب بأن يتبع البنك المركزي الخطط المعلنة للكونгрس. يمكن أن يقرر الاحتياطي الاتحادي خلال عام أن خطة جديدة ضرورية في ضوء التطورات الاقتصادية، بتغيير الظروف يعني أن الخطط يمكن أن تكون متضاربة في الزمن. تكون الخطة متضاربة الزمن حينما تغير بمرور الزمن استجابة للظروف المتغيرة.

3.أ. مشكلة صانعي القرار السياسي:

الزمن المتضارب هي صفة السياسة أو الخطة التي تغير بمرور لزمن استجابة لتغيير الظروف

يجلب تضارب الوقت مشكلة المصداقية ل الاحتياطي الاتحادي وللجمهور مشكلة تخمين إلى أين تتجه السياسة النقدية ومعدل التضخم فعلياً.

يبين الشكل (9) كيف يمكن أن تتحول السياسة النقدية المعلنة إلى تضارب زمني. يعلن الاحتياطي الاتحادي. مثله مثل جميع البنوك المركزية. دائماً أن خططه تتبع سياسة انخفاض نمو النقود لتعزيز معدل التضخم المنخفض (من غير المرجح أن يوضح البنك المركزي أنه ينوي أن يتبع سياسة نقدية تضخمية). يصنف العالم حتى الآن غالباً بمعدلات التضخم العالمية. غالباً ما تكون خطط المنخفض متضاربة الزمن لأن معدل التضخم الفعلي غالباً يكون أعلى من معدل التضخم المقصود.

في الشكل (9) توقع عقود العمل اتباعاً لإعلان البنك المركزي تنادي الأجر، أما بزيادة الأجر المنخفضة أو بزيادة الأجر العالية. إذا كان أي واحد يعتقد أن العرض النقدي سوف ينمو عندج المعدل المنخفض المعلن بذلك تتوقع عقود الأجر المنخفضة ولكن إذا كان هنا سبب يؤدي لاعتقاد أن السياسة المعلنة متضاربة الزمن فستتوقع عقود الأجر المرتفعة.

بمرور الزمن إما أن يتبع البنك المركزي سياسة نمو النقود المنخفض المعلنة أو ينفذ سياسة نمو النقود المرتفع.

إذا كان عقد الأجر المنخفض ساري المفعول والبنك المركزي يتبع سياسة نمو النقود المنخفض فإن معدل التضخم الفعلي سيسبق معدل التضخم المنخفض الذي توقعه الناس، ويساوي معدل البطالة المعدل الطبيعي. وإذا كان البنك المركزي يتبع سياسة النمو العالمي

للنقد فإن معدل التضخم سيكون أعلى من المتوقع وسينخفض معدل البطالة تحت المعدل الطبيعي.

إذا كان عقد الأجر المرتفعة ساري المفعول وتتبع سياسة النمو المنخفض فإن معدل التضخم سيكون أقل من المتوقع وسيزيد معدل البطالة عن المعدل الطبيعي وإن تتبع سياسة نمو النقد المرتفع فسيكون معدل التضخم كما هو متوقع وسيكون معدل البطالة في المعدل الطبيعي.

انظر ماذا يحدث للبطالة، بغض النظر عن النقد الذي وقع، إذا كان البنك يريد أن يحافظ على أخفض معدل للبطالة، فعليه أن ينبع عن خطته المعلنة، يوضح أن الخطة ستكون متضاربة في الوقت. لأن الجمهور يعلم أن البطالة هي عامل الاحتياطي الاتحادي لاتخاذ القرار السياسي مثلها مثل معدل التضخم، فالخطة المعلنة للبنك المركزي ليس ذات مصداقية.

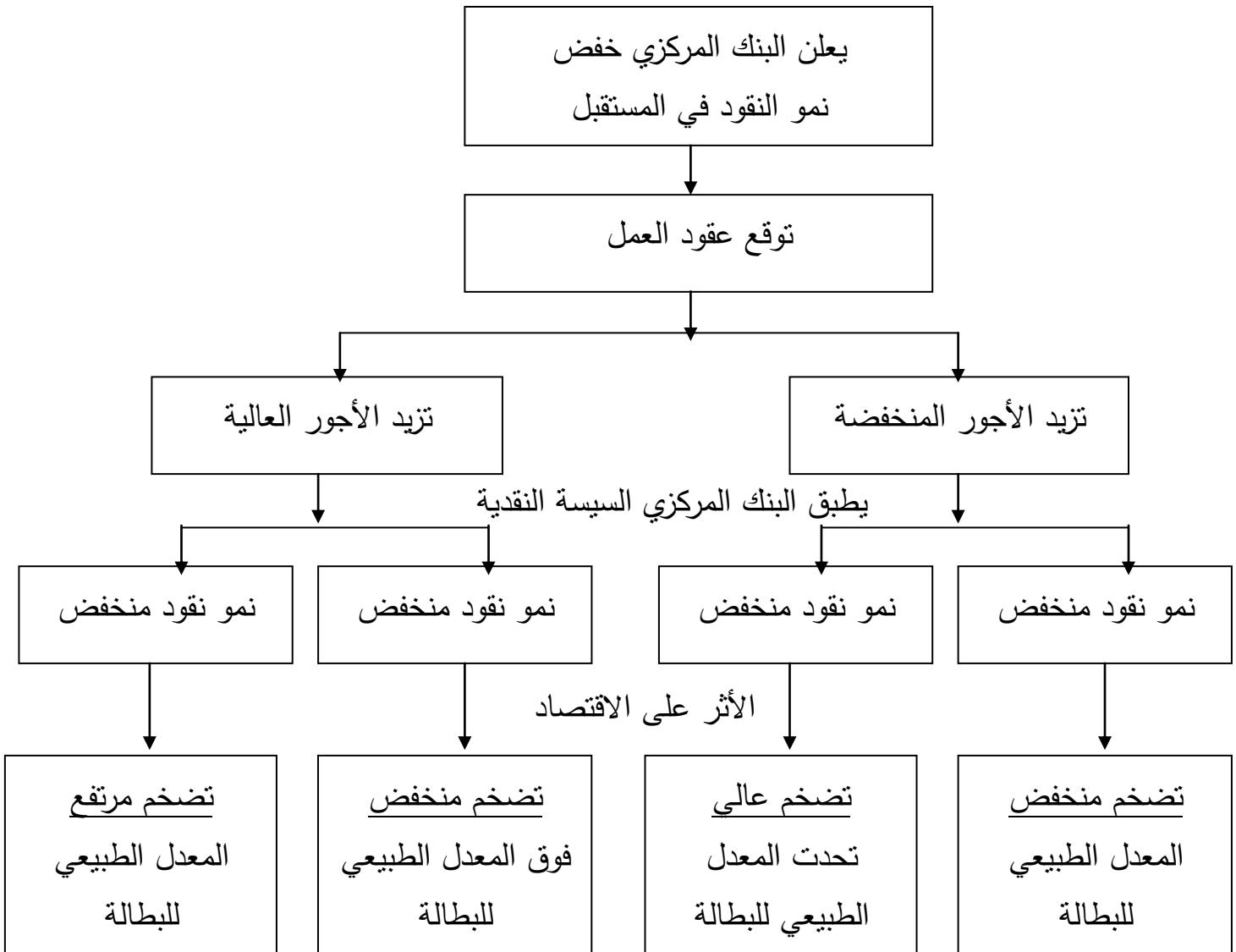
3- ب المصداقية:

ما الذي يجعل سياسات الحكومة ذات مصداقية؟

إذا كان الجمهور لا يصدق خطط نمو النقد المنخفض للبنك المركزي فستوقع دائماً عقود الأجر العالية. وعلى البنك المركزي أن يتبع دائماً سياسة نمو النقد. تخلق ليحافظ على المعدل الطبيعي للبطالة. تخلق هذه الدورة اقتصاداً حيث يستمر التضخم العالي عاماً بعد عام . إذا اتبع البنك المركزي دائماً خطته المعلنة لنمو النقد المنخفض والتضخم المنخفض فسيصدق الجمهور الخطة المعلنة. وستوقع دائماً عقود الأجر المنخفض وسيظل المعدل الطبيعي للبطالة عند معدل التضخم المنخفض.

الشكل (9) تضارب الوقت . مثال

بعض النظر عن عقد العمل الموقع، يحقق البنك المركزي أخفض معدل للبطالة باتباع سياسة النمو النقود المرتفع عكس سياسته المعلنة.



في كلا الحالتين في التضخم العالي أو المنخفض، إذا كان معدل التضخم متوقعاً فلن يتغير المعدل الطبيعي للبطالة.

إذا كان البنك المركزي يبعد هدفه في تقليل البطالة تحت المعدل الطبيعي فستختفي مشكلة التضخم. ولكن يجب أن يقتصر الجمهور بأن البنك المركزي ينوي أن ينفذ سياسة نمو

النقد المنخفض في الأجل الطويل متمنياً أن يكون أنه مجرد إغراء لتخفيف معدل البطالة في الأجل القصير. كيف يحقق البنك المركزي المصداقية؟

واحد منها أن يثبت نمو العرض النقدي بالقانون، فيمكن للكونجرس أن يمرر قانوناً يطلب فيه من الاحتياطي الاتحادي أن يحافظ على معدل النمو، قل مثلاً من 3% إلى 5% في السنة.

ستكون هناك مشاكل في تحديد العرض النقدي، لكن مثل هذا النوع من القوانين يجعل سياسات الاحتياطي الاتحادي ذات مصداقية. طريق آخر للاحتجاطي الاتحادي لترسيخ المصداقية هي أن يخلق حواجز للسلطات النقدية لأخذ رؤية طويلة المدى لسياسة النقدية. إذا لم يحاول صانعو القرار السياسي أن يستغلوا مفاضلة الأجل القصير بين التضخم ومعدل البطالة فإن الاقتصاد في الأجل الطويل يكون أفضل حالاً. يمكن أن يحقق البنك المركزي معدل تضخم منخفض عند المعدل الطبيعي للبطالة عن طريق تجنب الزيادات غير المتوقعة في المعدل الذي تتم في النقد والتضخم.

والسمعة هنا عامل رئيسي فإذا كان البنك المركزي يحترم آثار سياساته الفعلية على توقعات الجمهور سوف يجد أنه من السهل أن يحقق تضخم منخفض. بتوطيد سمعةسياسات التضخم المنخفض. البنك الذي لديه سمعة في اتساق الزمن لخططه سيجد أن عقود العمل تتدنى لزيادات الأجور المنخفضة لأن الناس يصدقون بأن البنك سيتبع خطته المعلنة وتولد معدل تضخم منخفض. بعبارة أخرى بالحفاظ على السمعة باتباع السياسات المعلنة يمكن أن يكتسب الاحتياطي الاتحادي ثقة الجمهور الضرورية لإنتاج معدل منخفض من التضخم في الأجل الطويل.

الخلاصة:

1. تكون الخطة أحياناً متضاربة الزمن حينما تتغير عبر الزمن استجابة لتغير الظروف.
2. إذا كان الجمهور يعتقد أن السياسة المعلنة متضاربة الوقت فإن صانعي القرار السياسي لديهم مشكلة المصداقية يمكن أن تحد من نجاح خططهم.
3. يمكن أن تتحقق المصداقية بتثبيت معدل نمو العرض النقدي بالقانون أو يخلق وافز لصانعي القرار السياسي لاتباع الخطط المعلنة.

4/ مصادر دورات الأعمال التجارية:

لقد درسنا في الفصل الثاني عشر أثر السياسة المالية على مستوى توازن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. التغيرات في الإنفاق الحكومي يمكن أن توسع أن تقلص الاقتصاد. لقد أوضحنا في الفصل الرابع عشر كيف أن السياسة النقدية تؤثر على مستوى توازن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. تولد التغيرات في العرض النقدي أيضاً فترات ازدحام وركود. على جانب السياسة المتمثلة على مصادر دورات الأعمال والتي تم تغطيتها في الفصول السابقة هناك مصادر تقلبات اقتصادية أخرى التي درسها بعض علماء الاقتصاد . واحد منها الحملة الانتخابية للساسة حالياً حينما تنشأ الدورة الاقتصادية من هذا الحدث تسمى بدورة الأعمال السياسية. يمكن أن تستخدم سياسة الاقتصاد الملي للترويج لإعادة انتخاب السياسيين الحاليين ندرس أيضاً مصدر آخر لدورات الأعمال لا يتعلّق بإجراءات السياسة التقديرية وهي دورة الأعمال الحقيقة.

المراجع

- 1/ المورد / دار العلم للملايين _بيروت ط/30:منير البعلبي .
 - 2/ معجم مصطلحات المترجم / الدار المصرية للعلوم _القاهرة ط/1: محمد محمود .
 - 3/ قاموس المصطلحات الاقتصادية والنجارية / إعداد دائرة المعاجم _مكتبة لبنان
- <https://translate.google.com> /4
- ArabDict.com /5